او لمالك الارض فقال لا ادري فرجع فيه مرات فقال لا ادري ولم ار فيه
حكيناه عن السلف في باب العلم فليقطع المفتي طمعه عن ذل الحلم في جميع الصور
وقد سال بن المبارك صاحبه من البصره عن معامله وما يعاملون السلطان فقال ان
لم يعاملوا سوى السلطان فلا تعاملهم وان عاملوا السلطان وغيره فعاملهم وهذا يدل
على المسامحه في الاول وتحمل المسامحه في الاكثر ايضا وبالجمله فلم ينقل عن الصحابه انهم
كانوا يحترزون بالكليه معامله قصاب وخباز وتاجر يعاطيه عقدا واحدا فاسدا او معامله
السلطان مره وتقدير ذلك فيه بعد والمسله مشكله في نفسها فان قيل فقد روي عن
علي ابن ابي طالب رضي الله عنه انه رخص فيه وقال حلال ما يعطيك السلطان فما التعطيل في
الحلال وما يأخذ في الحلال اكثر في الحرام وسيل عن دان بن مسعود رضي الله عنه فقال
السائل ان لي جارا لا اعلم الا حبيثا وقد دعوني وتحتاج فتستسلفه فقال اذا دعاك فاجبه
واذا احتجت فاستسلفه فان لك المهنا وعليه المأثم وافتى سلمان بمثل ذلك وقد علل على الكره
وعلل بن مسعود بطريق الاشاره بان عليه المأثم لانه يعرفه ولك المهنا اي انت لا
تعرفه وروى انه قال رجل لابن مسعود ان لي جارا يأكل الربا وقد دعوني الى طعامه افآتيه
فقال نعم وروي ذلك عن ابن مسعود رواية ليس بمختلفه واخذ الشافعي ومالك رضي الله عنهما
جواز الخلفا والسلاطين مع العلم بانه قد خالط ماله الحرام فلما اما ما روي عن علي
ابي طالب رضي الله عنه فقد اشتهر وورعه مما يدل على خلاف ذلك فانه كان يتبع مال
بيت المال حتى مع سبعه ولا يكون له الا قميص واحد في وقت الغسل لا يجد غيره واستت
لنكسر ان رخصته صريح في الجواز وفعله محتمل للورع ولكنه ان صح فمال السلطان له حكم
اخر فانه يحكم لبده بكاد يلتحق بالاحجر وسياتي بيان ذلك وقد نقل الشافعي ومالك
رضي الله عنهما تعلق بمال السلطان وسياتي حكمه واما كلامنا في احاد الخلق وامواله
قريب من الحجر واما قول ابن مسعود فقيل انما قاله خوفا التهمه وانه ضعيف الخطوط والمشهور
منه ما يدل على توقي الشبهات اذ قال لا تقولن احل لم اخاف واما قوله ان الحلال بين والحرام
بين وبينهما مشتبهات فدع ما يريبك الى ما لا يريبك وقال لجنبوا الكلمات فيها الاثم فان قيل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)